



السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون ومسؤولي المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع: تفعيل "عرض المغرب" من أجل تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، تمكن المغرب بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من تبوأ مكانة بارزة في مجال تطوير الطاقات المتجددة على المستوى القاري والعالمي، فتحت باب الطموح للمضي قدما في هذا المسار.

ومن أجل مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والسياسية الحالية، والتي تفاقمت بسبب سلسلة من الأزمات المتتالية، دعا النموذج التنموي الجديد إلى تغيير النموذج الطاقى على الصعيد الوطني. وبفضل المكانة الرائدة للمملكة في مجال الطاقات المتجددة، ومواردها الطبيعية الغنية والمتنوعة، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وبنيتها التحتية ذات المستوى العالمي، ورأسمالها البشري المؤهل، فإنها مدعوة إلى الاضطلاع بدور رئيسي في مجال الانتقال الطاقى على الصعيد العالمي، وفي إعادة تشكيل التدفقات الناتجة عنه.

وفي خضم هذا التحول، يتوقع أن يشكل الهيدروجين الأخضر موقفا أساسيا للطاقة وأحد المحفزات الرئيسية للانتقال الطاقى والنمو المستدام، كما سيشكل هذا القطاع الناشئ نقطة تحول بالنسبة للاقتصاد المغربي في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية التي تحيط به.

هذا، ويؤكد الاهتمام الكبير والفعلي الذي أعرب عنه ما يناهز مائة مستثمر، وطني ودولي، لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المغرب، المؤهلات الكبيرة التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خلال جلسة العمل التي ترأسها جلالته بتاريخ 22 نونبر 2022، قامت الحكومة بإعداد "عرض المغرب"، وهو عرض عملي وتحفيزي يشمل مجموع سلسلة القيمة لقطاع الهيدروجين الأخضر، ويتمشى مع احتياجات المستثمرين، من شأنه أن يجعل المملكة فاعلا تنافسيا في هذا القطاع الناشئ ذي الآفاق الواعدة والاستفادة من الآثار المتوخاة منه.

ويقوم عرض المغرب على تنفيذ مقاربة شاملة وشفافة وعملية كفيلة بمنح المستثمرين رؤية واضحة، حيث يتألف من 6 أجزاء، وهي:

- مجال تطبيق عرض المغرب،
- تعبئة العقار لتنفيذ عرض المغرب،
- البنيات التحتية الضرورية لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر،
- الإجراءات والتدابير التحفيزية الواردة في عرض المغرب،
- عملية انتقاء المستثمرين وإبرام عقود مع الدولة،
- حكامه قطاع الهيدروجين الأخضر.

الجزء الأول: مجال تطبيق عرض المغرب

يستهدف عرض المغرب المستثمرين أو تجمعات المستثمرين الراغبين في إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته على نطاق صناعي بالمملكة، سواء كان موجها للسوق الداخلية أو للتصدير أو لكليهما معا.

وينطبق هذا العرض على المشاريع المندمجة بدءا من توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة والتحليل الكهربائي، إلى تحويل الهيدروجين الأخضر إلى الأمونياك والميثانول والوقود الاصطناعي إلى غير ذلك، فضلا عن الخدمات اللوجستية ذات الصلة.

وبإمكان المستثمرين المتخصصين في حلقة واحدة فقط أو في حلقات معينة من سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر، الترشح للاستفادة من البرامج الوطنية التي وضعتها الدولة لتطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات بالمغرب، ولاسيما ميثاق الاستثمار الجديد، شريطة الالتزام بالشروط القانونية والتنظيمية المحددة لهذه الغاية. إذ يمكن لهؤلاء المستثمرين الاتصال مباشرة بالمركز الجهوي للاستثمار الموجود في الجهة المعنية بمشروعهم أو بالوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات إذا لم يحددوا بعد الجهة التي يعتزمون الاستثمار فيها.

الجزء الثاني: تعبئة العقار لتنفيذ عرض المغرب

بالنظر لما يشكله الوعاء العقاري من رهان أساسي في تنمية قطاع الهيدروجين الأخضر، قامت الدولة بتحديد عقارات عمومية مهمة، تناهز مساحتها مليون هكتارا، وهي أوعية عقارية سهلة الولوج ذات مؤهلات عالية في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر. وللإشارة فإن هذه الأراضي مشمولة بالقرارات السارية المفعول للسلطة الحكومية المكلفة بالطاقة، والتي تحدد مناطق استقبال مواقع تطوير مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام مصادر الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. كما سيتم خلال المرحلة الأولى توفير 300 ألف هكتار موزعة على قطع أرضية تتراوح مساحتها بين 10.000 و30.000 هكتار.

وبالنظر لكون الهيدروجين الأخضر قطاعًا ناشئًا، قررت الدولة اعتماد نهج تدريجي في تعبئة الوعاء العقاري اللازم، وذلك بغية الحفاظ على المرونة اللازمة للتأقلم مع التطورات التي سيشهدها هذا القطاع، ولاسيما التطورات التكنولوجية، والتشريعية، والتنظيمية وتطورات السوق.

وفيما يخص المستثمرين الذين وقع الاختيار عليهم، وأبدوا اهتمامهم للحصول على مساحة أكبر بالنظر لحجم مشاريعهم، فسيخصص لهم وعاء عقاري لا يقل عن 30.000 هكتار في مرحلة أولى، مع بيان الوعاء العقاري الإجمالي الذي قد يخصص لهم فيما بعد، والذي سيمنح لهم تدريجيا وبشروط، طبقا لمقتضيات عرض المغرب وضوابطه.

وسيتم عرض تفاصيل عملية تخصيص هذا الوعاء العقاري لاحقا في الجزء الخامس من هذا المنشور المتعلق بعملية انتقاء المستثمرين وإبرام عقود مع الدولة.

وستتولى السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والاقتصاد والمالية مسؤولية تعبئة الأوعية العقارية المخصصة لعرض المغرب.



الجزء الثالث: البنيات التحتية الضرورية لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر

تتطلب المشاريع المندمجة للهيدروجين الأخضر، بحكم طبيعتها وحجمها، توفير بنية تحتية إضافية. وفي هذا الإطار، فإن عرض المغرب يركز أيضا على بنية تحتية تنافسية يتم تخطيطها وتعميمها وتطويرها وصيانتها، وفقا لأفضل المعايير الدولية ولاحتياجات وتطورات صناعة الهيدروجين الأخضر، وعند الاقتضاء، في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص، بمعية مستثمرين وطنيين أو أجانب (أنظر الملحق 1).

في هذا الإطار، تتولى كل من السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز والوكالة الوطنية للموانئ، بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية، القيام بالدراسات المتعلقة بالبنيات التحتية المينائية التي يحتاجها قطاع الهيدروجين الأخضر، مع تقييم التكلفة وخطط التمويل.

بالإضافة إلى ذلك، تتولى كل من السلطة الحكومية المكلفة بالطاقة والمكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن، بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية، مسؤولية القيام بالدراسات المتعلقة بالشبكة الوطنية لخطوط أنابيب الهيدروجين والغاز التي يمكن ربطها بعد تحويلها بالشبكة الأوروبية للهيدروجين الأخضر، مع تقييم التكلفة وخطط التمويل المرتبطة بها.

كما تتولى كل من السلطة الحكومية المكلفة بالماء والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية، مسؤولية تحديد معالم الاندماج من خلال تقييم احتياجات مشاريع الهيدروجين الأخضر، في إطار عرض المغرب، من المياه المحلاة ومحطات تحلية المياه المتوفرة والمستقبلية، وكذا التكلفة وخطط التمويل.

علاوة على ذلك، تتولى كل من السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز والماء والطاقة والمكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن، بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية، مسؤولية القيام بالدراسات المتعلقة باستعمال تجاويف الملح الخاصة بتخزين الهيدروجين الأخضر، مع تقييم التكلفة وخطط التمويل. من ناحية أخرى، يتولى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مسؤولية تسريع وتيرة تنفيذ خطة التجهيز المرتبطة به، وخلق فرص استثمارية للقطاع الخاص في الشبكة الوطنية للكهرباء، من أجل تعزيز روابط نقل الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة بين الأقاليم الجنوبية للمملكة وباقي أنحاء البلاد.

وأخيرا، تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة والتجارة مسؤولية تقييم مؤهلات الاندماج الصناعي المحلي في المغرب حول قطاع الهيدروجين الأخضر (تحديد حلقات سلسلة القيمة القابلة للاندماج في المغرب وتحديد الفاعلين المحتملين وتقييم الاحتياجات في مجال الموارد البشرية والطاقيّة وغيرها)، وبالتالي تحديد المناطق الصناعية اللازمة (الحجم، والموقع، والخدمات الضرورية، ونموذج التسيير والاحتياجات من اليد العاملة، إلخ).

ومن أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع، تقوم الدولة بتشجيع عملية تكثيف وتجميع البنيات التحتية (أنابيب الغاز والموانئ ومحطات تحلية المياه، إلخ). وتقوم الوكالة المغربية للطاقة المستدامة **Moroccan Agency for Sustainable Energy (MASEN)** (التي تم تحديد دورها كنقطة ارتكاز في الجزء السادس - الفقرة الأولى) بتجميع احتياجات المستثمرين ومساعدة السلطات الحكومية في ترجمة الاحتياجات إلى دراسات عملية (ضمنان اتساق البنيات التحتية ومواعيد التخطيط وأجال التسليم والهيكلية المؤسسية والقانونية والمالية، إلى غير ذلك)، كما تساهم في إعداد تخطيط متكامل للدراسات.



الجزء الرابع: الإجراءات والتدابير التحفيزية الواردة في عرض المغرب

1.VI- التحفيزات الخاصة بالاستثمار

لقد اعتمدت المملكة المغربية إطارا واضحا لتحفيز الاستثمار من خلال الميثاق الجديد للاستثمار، خصوصا فيما يتعلق بأنظمة دعم الاستثمار. حيث يوفر الميثاق الجديد للاستثمار أرضية مهمة لضمان نجاح تنفيذ عرض المغرب.

وهكذا، يمكن لحاملي مشاريع الهيدروجين الأخضر المندمجة التي تدخل في إطار عرض المغرب طلب الاستفادة من التحفيزات المنصوص عليها في الميثاق الجديد للاستثمار، وذلك وفقا للشروط التي تحددها النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

ومن ناحية أخرى، يمكن لحاملي المشاريع الاستثمارية المنجزة بناء على منطوق الاندماج الصناعي المحلي لقطاع الهيدروجين الأخضر في المغرب، سواء تعلق الأمر بالاندماج الأفقي (التجهيزات اللازمة لسلسلة قيمة الهيدروجين) أو بالاندماج العمودي (الصناعات المستهلكة للهيدروجين و/أو مشتقاته بالمغرب)، الاستفادة من التحفيزات المنصوص عليها في الميثاق الجديد للاستثمار، وذلك وفقا للشروط التي تحددها النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

2.VI- التحفيزات الضريبية والجمركية

يجوز للمستثمرين أيضا الاستفادة من تحفيزات ضريبية وجمركية في إطار عرض المغرب وفقا للشروط التي تحددها النصوص القانونية الجاري بها العمل، ولا سيما فيما يتعلق ب:

- الإعفاء من رسوم الاستيراد،
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع التي يتم اقتناؤها محليا والسلع المستوردة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطوير منطقة واحدة أو أكثر من مناطق التسريع الصناعي لفائدة النظام الصناعي المرتبط بالهيدروجين الأخضر. وبالتالي، فإن المشاريع الاستثمارية المنجزة بناء على منطوق الاندماج الصناعي المحلي لقطاع الهيدروجين الأخضر في المغرب، سواء تعلق الأمر بالاندماج الأفقي (التجهيزات اللازمة لسلسلة قيمة الهيدروجين) أو بالاندماج العمودي (الصناعات المستهلكة للهيدروجين و/أو مشتقاته بالمغرب)، يمكنها الاستفادة من التحفيزات المنصوص عليها في الميثاق الجديد للاستثمار، وذلك وفقا للشروط التي تحددها النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

↳

الجزء الخامس: عملية انتقاء المستثمرين وإبرام عقود مع الدولة (أنظر الخطاطة الواردة في الملحق 2)

إن المستثمرين الراغبين في تطوير مشاريع مندمجة للهيدروجين الأخضر فوق تراب المملكة، في إطار عرض المغرب، مدعوون إلى تقديم عروضهم لدى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN)، وذلك بصفتها نقطة ارتكاز لتنسيق عرض المغرب (أنظر الجزء السادس المتعلق بحكامه قطاع الهيدروجين الأخضر)، مع الإدلاء بالبيانات المتعلقة بمعايير التقييم المحددة أدناه.

بالنسبة للمستثمرين الذين سبق لهم أن تقدموا بمشاريع للسلطات الحكومية المعنية، أو حتى ممن حصلوا منهم على تراخيص لإجراء الدراسات الميدانية، ستقوم الوكالة، بتشاور مع السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار، بالاتصال بهم من أجل إدماجهم ومواكبتهم في إطار الخطاطة المنصوص عليها في هذا المنشور.

هذا وتجدر الإشارة أنه لا يجوز للوكالة، بالموازاة مع دورها كنقطة ارتكاز، أن تتولى تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر على المستوى الصناعي.

وتستند عملية تقييم العروض على مجموعة من المعايير المتعلقة، على سبيل المثال لا الحصر، بالقدرة المالية للمستثمرين (بما في ذلك تجمع الشركات) وخبرتهم في مختلف حلقات سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر والطاقة، وكذا تصور مشاريعهم في المغرب وأثارها الإيجابية على المملكة، خاصة على مستوى الاندماج الصناعي الأفقي والعمودي. وقد يتطلب الأمر إجراء مقابلات من أجل تعميق النقاش حول نقاط معينة.

وستقوم الدولة بعد ذلك بإجراء مفاوضات أولية مع المستثمرين الذين تم انتقاؤهم، بشأن التخصيص الأولي للوعاء العقاري. وتجدر الإشارة إلى أن قرار تخصيص البقع الأرضية للمستثمرين من اختصاص والي الجهة المعنية أو العامل المعني.

وفي حال اتفق الطرفان على جميع الشروط، ستؤدي المفاوضات الأولية إلى إبرام عقد ابتدائي لحجز للعقار. هذا، وتبرم عقود الحجز للعقار بين المستثمر والدولة، ممثلة بالسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية والسلطة الحكومية المكلفة بالطاقة والسلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار. وفي هذا الصدد، ستعمل الإدارات المعنية على ضمان توقيع العقود الأولى لحجز العقارات بحلول الربع الثالث من عام 2024 على أبعد تقدير.

ويحدد العقد الابتدائي لحجز العقار التزامات كل طرف، وخصوصاً:

- بالنسبة للدولة، الحجز الحصري للبقعة الأرضية، بقرار من والي الجهة المعنية أو العامل المعني، حيث يتم مد المستثمر ببياناتها، وذلك لمدة قد تصل إلى ستة أشهر قابلة للتتمديد إذا اتفق الطرفان على ذلك؛

• بالنسبة للمستثمر، برنامج دراسات يشكل "التصميم والهندسة الأولية القبلية" « Preliminary Front End Engineering and Design » (Pre-FEED) (يشمل التكاليف والجدول الزمني والمحتوى والنتائج المنشودة وغيرها)، بالإضافة إلى كفاءات حيازة الأراضي مثل مدة الحيازة والإيجار. ويتعين على المستثمر أيضا الإشارة إلى توقعاته وكذلك الآثار الإيجابية المتوقعة لمشروعه الاستثماري بالنسبة للمملكة (خاصة فيما يتعلق بالاندماج الصناعي).

تتضمن العقود الابتدائية لحجز العقارات بنودا خاصة بمواعيد الاجتماعات التي ستعقد مع الدولة من أجل التقييم المنتظم للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الدراسات ونتائجه.

وبالتالي، يجب أن يقدم العقد الابتدائي لحجز العقار رؤية واضحة للمستثمرين ليتمكنوا من إجراء جميع الدراسات الضرورية (التقنية والبيئية والمالية إلخ)، وذلك حتى الانتهاء من دراسات التصميم والهندسة الأولية القبلية Pre-FEED، مع تأمين مصالح الدولة.

في نهاية الأجل المنصوص عليها في العقود الابتدائية لحجز العقارات الأولية، وفي حالة وفاء الطرفين بالتزامتهما، يباشر المستثمر والدولة مفاوضات نهائية من أجل إبرام اتفاقية خاصة بالدراسات المتقدمة.

وتقوم الدولة بعد ذلك بتقييم مشاريع المستثمرين التي سبق انتقاؤها، لا سيما على أسس تقنية ومالية وبيئية، وبالنظر إلى الآثار الإيجابية الثلاثة المتوخاة من تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر في المغرب، وهي:

• الاندماج الصناعي المحلي الأفقي (التجهيزات اللازمة لسلسلة قيمة الهيدروجين) أو العمودي (الصناعات المستهلكة للهيدروجين و/أو مشتقاته في المغرب) من أجل خلق فرص شغل حول سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر؛

• التنمية المحلية للأقاليم المستقبلية لمشاريع الهيدروجين الأخضر؛

• العائدات المالية لفائدة الدولة (الرسوم، مداخيل الإيجار، تقاسم الأرباح، تقاسم الأسهم إلخ).

وتحدد الاتفاقية الخاصة بالدراسات المتقدمة التزامات كل طرف خلال مرحلة الدراسات المتقدمة، ولاسيما:

• بالنسبة للدولة:

- التخصيص الحصري للبقعة الأرضية، بقرار من والي الجهة المعني أو العامل المعني، حيث يتم مد المستثمر ببياناتها، وذلك طوال مدة إنجاز الدراسات المتقدمة، من "التصميم والهندسة الأولية" « Front End Engineering and Design » إلى "قرار الاستثمار النهائي" « Final Investment Decision »؛

- الشروط التي يتعين على المستثمر الامتثال لها من أجل الإسناد النهائي للعقار في حالة الموافقة على "قرار استثمار نهائي"، وذلك طوال مدة تطوير المشروع وإنجازه واستغلاله.

● بالنسبة للمستثمر:

- برنامج للدراسات المتقدمة "التصميم والهندسة الأولية" (التكاليف والجدول الزمني والمحتوى والنتائج المرجوة ومناصب الشغل والاندماج الصناعي والعائدات المالية بالنسبة للدولة والإغلاق المالي، إلخ)، وذلك في مدة أقصاها 18 شهرا قابلة للتمديد إذا اتفق الطرفان على ذلك، الذي سينتج عنه "قرار الاستثمار النهائي":

- كيفيات شغل البقع الأرضية، بما في ذلك مدة الاستغلال أو الإيجار؛

- الآثار الإيجابية لمشروعه الاستثماري، لا سيما على مستوى خلق فرص شغل، وكذا قيمته المضافة بالنسبة للمملكة.

وتحدد الاتفاقيات الخاصة بالدراسات المتقدمة كذلك جميع المعايير والشروط التي يتعين استيفاؤها من قبل المستثمر، والتي يتم الاتفاق عليها مع الدولة من أجل إبرام اتفاقية-الإطار للاستثمار.

وتتضمن الاتفاقيات الخاصة بالدراسات المتقدمة بنودا بشأن مواعيد الاجتماعات مع الدولة من أجل التقييم المنتظم للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الدراسات.

وتبرم الاتفاقيات الخاصة بالدراسات المتقدمة بين المستثمر والدولة، ممثلة بالسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية والسلطة الحكومية المكلفة بالطاقة والسلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار.

و عند انتهاء مدة الاتفاقيات الخاصة بالدراسات المتقدمة:

● إذا كان "قرار الاستثمار النهائي" إيجابيا، واستوفى المستثمر كافة الشروط المحددة في الاتفاقية الخاصة بالدراسات المتقدمة المذكورة، سيقوم المستثمر والدولة بإبرام اتفاقية-الإطار للاستثمار وفق الضوابط المتفق عليها في الاتفاقية الخاصة بالدراسات المتقدمة.

● إذا كان "قرار الاستثمار النهائي" إيجابيا، ولم يستوف المستثمر كافة الشروط المحددة في الاتفاقية الخاصة بالدراسات المتقدمة المذكورة، سيباشر كل من المستثمر والدولة مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية إطار للاستثمار عند الاقتضاء.

تحدد اتفاقية-إطار للاستثمار التزامات كل طرف خلال مرحلة تطوير المشروع الاستثماري في قطاع الهيدروجين الأخضر، على سبيل المثال لا الحصر:

- بالنسبة للدولة: التخصيص الحصري للبقعة الأرضية، بقرار من والي الجهة المعنية أو العامل المعني، حيث يتم مد المستثمر ببياناتها، وذلك طوال مدة تنفيذ المشروع الاستثماري واستغلاله،
- بالنسبة للمستثمر: تقديم برنامج استثماري (التكاليف والجدول الزمني ومناصب الشغل والاندماج الصناعي والعائدات المالية بالنسبة للدولة، إلخ) وكذا كيفية شغل العقار.

تتضمن الاتفاقيات-الإطار للاستثمار بنودا خاصة بمواعيد الاجتماعات مع الدولة من أجل التقييم المنتظم للتقدم المحرز في تنفيذ المشروع.

وتبرم الاتفاقيات-الإطار للاستثمار بين المستثمر والدولة، ممثلة بالسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية والسلطة الحكومية المكلفة بالطاقة والسلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار.

هذا، وتخضع العلاقة بين الدولة والمستثمر للشفافية التامة، مع الالتزام بقواعد السرية.



1.IV- الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN) : كنقطة ارتكاز مكلفة بالتنسيق مع

المستثمرين المحتملين

إن نجاح عرض المغرب رهين بوضع مسار مبسط للمستثمرين، من أجل ضمان منهجية واضحة لهم ومنحهم رؤية متكاملة وشاملة في سبيل تنفيذ مشاريعهم. وفي هذا الإطار، تم منح الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN) دور نقطة ارتكاز ومحاور أساسي للمستثمرين.

لهذا الغرض، فإن الوكالة مدعوة، بعد مصادقة هيئات حكومتها، إلى إحداث قطب متخصص يتكون من فريق متعدد الاختصاصات (الهيكلية المالية والقانونية والهندسة والبناء والتطوير والتعاون، إلخ) مكلف بمواكبة حاملي المشاريع في مجال الهيدروجين الأخضر.

ولهذا الغرض، تتولى الوكالة المهام التالية:

- التواصل مع المستثمرين بخصوص عرض المغرب؛
- استقبال الشركات الراغبة في الاستثمار في الهيدروجين الأخضر وإطلاعها على المعلومات وتوجيهها؛
- ربط الاتصال بين المستثمرين والقطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية؛
- ضمان التنسيق مع الولاية والعمال بشأن تخصيص القطع الأرضية؛
- اقتراح سيناريوهات قائمة على حجج بشأن تخصيص القطع الأرضية على لجنة الاستثمار المكلفة بالهيدروجين الأخضر (الواردة في الجزء IV-2). هذا ويتم عرض توصيات هذه اللجنة على لجنة القيادة من أجل البت فيها؛
- مساعدة المستثمرين في استكمال المساطر والإجراءات الإدارية اللازمة لتنفيذ مشاريعهم، في إطار تشاركي بين الوكالة والقطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية، ولاسيما المراكز الجهوية للاستثمار، طبقا للاختصاصات المنوطة بها بموجب القانون 47-18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- بالنسبة للبنيات التحتية الهيكلية (أنابيب نقل الغاز، والموانئ ومحطات تحليه المياه، وغيرها)، تقوم الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN) بتجميع احتياجات المستثمرين، وتقديم المساعدة للسلطات الحكومية عند ترجمة الاحتياجات إلى دراسات عملية، كما تساهم في عملية التخطيط المتكامل للدراسات؛

● مواكبة المستثمرين، بمعية السلطة الحكومية المكلفة بالطاقة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، من أجل ملاءمة مشاريعهم مع الطاقة الاستيعابية للشبكة الكهربائية وتطوير الشبكة عند الاقتضاء؛

● إحالة ملفات المستثمرين على لجنة الاستثمار المكلفة بالهيدروجين الأخضر التي يتم إحداثها بموجب الجزء IV من هذا المنشور؛

● اقتراح انتقاء أولي معمل ملفات الاستثمار على لجنة الاستثمار المكلفة بالهيدروجين الأخضر. ويتم هذا الانتقاء الأولي على أساس الملفات المتوصل بها، وكذا مختلف التوضيحات والمناقشات التمهيدية التي تجرئها الوكالة مع المستثمرين؛

● تتبع المستجدات التنافسية والتكنولوجية للقطاع لدعم التنافسية التقنية للمشاريع؛

● تقديم اقتراحات بخصوص الإطار التشريعي والتنظيمي، وذلك بناء على درايتهما بمشاريع المستثمرين والأسواق والمؤسسات على الصعيد الدولي والرصد الذي تقوم به للمستجدات القانونية .

من أجل ضمان التنزيل الفعال لعرض المغرب، سيتم تعيين ممثلين لدى السلطات الحكومية للاضطلاع بدور المخاطب المباشر مع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN).

2.IV- تنسيق وتبعية عرض المغرب من قبل لجنة القيادة المكلفة بالهيدروجين الأخضر

بصرف النظر عن أي مقتضيات خاصة واردة في هذا المنشور، يتم تتبع تنفيذ عرض المغرب من قبل الدولة من خلال لجنة القيادة المكلفة بالهيدروجين الأخضر. وتساعد هذه اللجنة في عملها لجنة الاستثمار المكلفة بالهيدروجين الأخضر.

تتحمل لجنة القيادة المكلفة بالهيدروجين الأخضر مسؤولية إدارة وتبعية تنفيذ الإجراءات والتدابير الواردة في هذا المنشور.

يتأخر رئيس الحكومة لجنة القيادة، وتضم في عضويتها ممثلين عن:

- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية،
- السلطة الحكومية المكلفة بالمالية،
- السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز،
- السلطة الحكومية المكلفة بالماء،
- السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة،
- السلطة الحكومية المكلفة بالطاقة،
- السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار،



- السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية،
- الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN).

تتولى لجنة القيادة مهمة دراسة جميع المواضيع التي تدخل في إطار السياسة الحكومية الرامية إلى النهوض بقطاع الهيدروجين الأخضر في المغرب وتطويرها، ولا سيما:

- الانتقاء الأولي للمستثمرين الذين سيستفيدون من الإجراءات الواردة في عرض المغرب؛
- المصادقة على العقود الابتدائية لحجز البقع الأرضية، وعلى الاتفاقيات الخاصة بالدراسات المتقدمة قبل إبرامها؛
- ضمان التنسيق الشامل بين مختلف الأطراف المعنية بتنفيذ عرض المغرب؛
- تحديد الأولويات والتوجهات من أجل الإطلاق السريع والفعال والشفاف لعرض المغرب؛
- البت في القرارات الاستراتيجية المتعلقة بتنزيل عرض المغرب؛
- التحكيم في النقاط الخلافية المحتملة المتعلقة بتنفيذ عرض المغرب؛
- البت في مقترحات مراجعة عرض المغرب، بالنظر إلى التطور السريع لسوق الهيدروجين الأخضر وضرورة تكييف عرض المغرب مع التطورات الدولية من أجل الحفاظ على جاذبيته وتنافسيته؛
- التواصل بخصوص التقدم المحرز في مختلف الأوراش.

طبقا لأحكام الفصلين 17 و34 من القانون الإطار رقم 03-22 بمثابة قانون الاستثمار، تبت اللجنة الوطنية للاستثمارات في الطابع الاستراتيجي لمشاريع للاستثمار وتصادق على مشاريع اتفاقيات الاستثمار. وحيث أن كافة أعضاء لجنة القيادة هم أعضاء في اللجنة الوطنية للاستثمارات، باستثناء الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN)، فإنه تطبيقا للمادة 18 من المرسوم 2.23.1 الصادر بتاريخ 16 فبراير 2023 المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، يتم استدعاء هذه الوكالة من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات كلما تعلق الأمر بأحد مشاريع الهيدروجين الأخضر في إطار عرض المغرب.

تجتمع لجنة القيادة بدعوة من رئيسها، مرتين على الأقل كل عام، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

تناط مهمة كتابة لجنة القيادة بالسلطة الحكومية المكلفة بالطاقة.

يمكن للجنة القيادة دعوة ممثلي أي قطاع وزاري أو هيئة عمومية أو خصوصية إذا اعتبرت حضورهم ضروريا لأشغال اجتماعاتها.

→

3.IV- لجنة الاستثمار المكلفة بالهيدروجين الأخضر:

ترأس السلطة الحكومية المكلفة بالاستثمار لجنة الاستثمار المكلفة بالهيدروجين الأخضر، وتضم

في عضويتها:

- ممثل رئيس الحكومة؛
- ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛
- ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالمالية؛
- ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز؛
- ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالماء؛
- ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة؛
- ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالطاقة؛
- ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية؛
- الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN).

حسب جدول أعمال اجتماعات لجنة الاستثمار المكلفة بالهيدروجين الأخضر، ينضم إلى

اجتماعاتها ممثلي كل من:

- السلطة المحلية المعنية؛
- المركز الجهوي للاستثمار المعني؛
- أي هيئة أو مؤسسة أو شركة أو شخص يعتبر حضوره ضروريا لأشغال الاجتماع.

تناط مهمة كتابة لجنة الاستثمار المكلفة بالهيدروجين الأخضر للوكالة المغربية للطاقة

المستدامة (MASEN).

وتتولى لجنة الاستثمار في الهيدروجين الأخضر، المهام التالية:

- اقتراح أي توصية متعلقة بعرض المغرب على لجنة القيادة؛
- مد لجنة القيادة بمقترح انتقاء أولي للمستثمرين الذي يمكنهم الاستفادة من الإجراءات الواردة في إطار عرض المغرب؛
- تتبع التقدم المحرز في مختلف الأوراش المتعلقة بتنفيذ عرض المغرب؛
- القيام بالتنسيق الفعلي مع مختلف الإدارات والأطراف المعنية من أجل ضمان التنفيذ الناجع والسريع والشفاف لعرض المغرب؛
- ضمان تتبع مختلف الأوراش الفرعية المتعلقة بتنفيذ عرض المغرب؛
- قيادة المفاوضات مع المستثمرين؛
- اقتراح أي توصية أو إجراء كفيل بتعديل عرض المغرب.



يمكن لهذه اللجنة القيام بأي مهمة تكلفها بها لجنة القيادة. وتجتمع بدعوة من رئيسها، مرتين على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الضرورة لذلك.

يمكن للجنة الاستثمار المكلفة بالهيدروجين الأخضر إحداث لجان فرعية تابعة لها مكلفة بالنظر في بعض القضايا المتصلة بعرض المغرب.

عندما يتعلق الأمر بإعداد اتفاقية-إطار للاستثمار والتوقيع عليها من طرف الدولة والمستثمر، فإن نظام الحكامة المنصوص عليه في ميثاق الاستثمار (القانون الإطار رقم 22.03) يحل محل نظام الحكامة المتعلق بعرض المغرب.

تعتبر التوصيات الصادرة عن لجنة الاستثمار المكلفة بالهيدروجين الأخضر ملزمة بالنسبة للأعضاء الحاضرين في اللجان التقنية المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار.

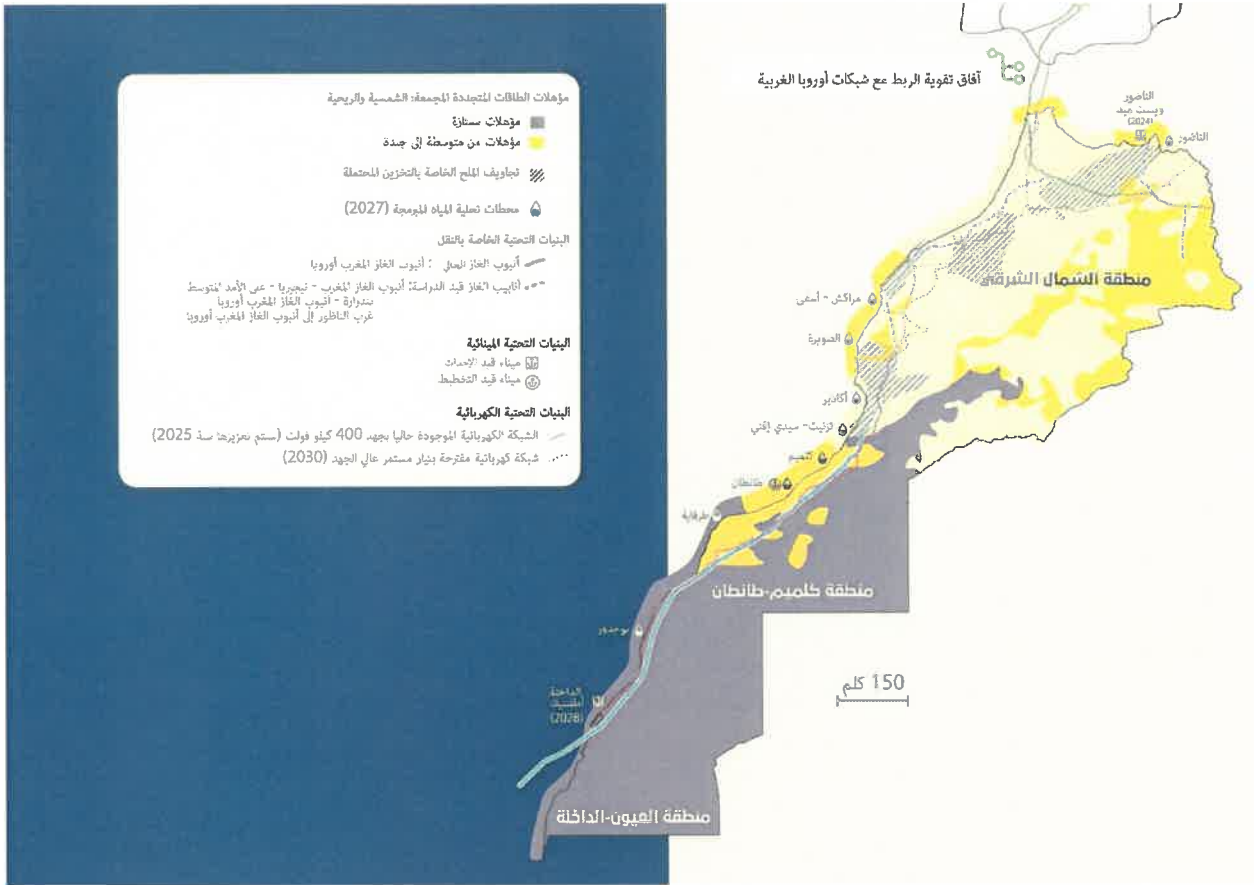
وعلى ضوء ما سبق، فإنني أهيب بكم إلى تعميم هذا المنشور على كافة مصالحكم المركزية واللامركزية، ودعوتها إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان التطبيق الأمثل لمضامينه، مع الحرص على تنسيق تدخلات الهيئات المعنية.

كما أدعو السيد وزير الداخلية إلى نشر هذا المنشور على السادة الولاة والعمال المعنيين. وأدعوكم أيضا إلى نشر مضامين هذا المنشور على نطاق واسع من أجل استهداف المقاولات والمستثمرين الوطنيين والأجانب.

يدخل هذا المنشور حيز التنفيذ بتاريخ 1 مارس 2024

رئيس الحكومة
عبد الله بن
عزیز اخنوش

الملحق 1: خريطة مؤهلات المغرب في مجال الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية مجتمعة) والبنيات التحتية المبرجمة (قائمة غير حصرية)



الملحق 2: مسطرة مراحل انتقاء المستثمرين وإبرام عقود مع الدولة

